

أصواتهن  
آن لها أن تسمع

بعد "11" عام على توقيع  
عهد المساواة

2017



كما وعدنا في تقاريرنا السابقة المتابعة لتطبيق "عهد المساواة" الذي بادرت له جمعية "نساء ضد العنف" منذ عام 2006 ، من خلال مشروع "تمثيل النساء في مواقع اتخاذ القرار" الذي يعمل على عدة مستويات من شأنها تعزيز تمثيل النساء وقضاياهن في دوائر اتخاذ القرار، ومن ضمن محاور العمل :

- تمثيل النساء في لجنة المتابعة للجماهير العربية في إسرائيل.
- التواصل مع نساء ناشطات من الأحزاب والحركات السياسية.
- توقيع وثيقة "عهد المساواة" مع الأحزاب والحركات السياسية الفاعلة في مجتمعنا العربي.
- توقيع وثيقة "عهد المساواة" مع السلطات المحلية العربية.

هذا التقرير السابع من سلسلة تقارير "عهد المساواة" الذي يسلط الضوء في هذه المرحلة على إسماع صوت النساء الناشطات في الأحزاب الفاعلة في مجتمعنا العربي، من خلال لقاءات حوارية مع النساء ولكل حزب على حدة، لتعميق النقاش في فحص مدى تطبيق وثيقة "عهد المساواة" في المنحى الحزبي الجماهيري والبرلماني ، والتطرق بشكل أعمق للصعوبات التي يواجهها الحزب داخلياً وخارجياً في إحقاق حقوق النساء ، وإلى أي مدى تكون هذه الحقوق في صلب أولويات عمله أم هي شكلية؟! وإلى أي مدى تعمل النساء كوحدة ضاغطة لإحقاق حقوقهن؟ أم تخضعن للضغوطات أو للحسابات الحزبية التي تتعارض أحياناً مع رؤية الحزب وإيمانه بالمساواة والعدالة الاجتماعية، أو يتعارض مع حقوق الإنسان.

عملنا من خلال "عهد المساواة" في فترة 11 عام على إصدار 6 تقارير لعمل الأحزاب ومساءلة كل حزب حول إحقاق حقوق النساء، ففي كل تقرير تساءلنا أين النساء وقضاياهن من هذه القضية أو تلك؟ أين النساء من "يوم الأرض" وهدم البيوت؟ أين النساء من التمثيل الحزبي والسلطات المحلية؟ وكيف يتعامل الحزب مع العنف الموجه ضد النساء أو الاستقلال الاقتصادي للنساء؟.

لاحظنا في التقارير السابقة التفاوت الواضح بين الأحزاب جماهيرياً وأيضاً برلمانياً، خاصةً أنّ لكل حزب رؤيته ومعتقداته وحساباته وسلّم أولوياته ، فمنهم من لا يفصل بين حقوق المرأة وحقوق الإنسان، ومنهم من يتعامل مع الشريعة الدينية والعادات الاجتماعية كمنحى للتعامل مع هذه القضايا.

ولكننا كجمعية "نساء ضد العنف" ومن منطلق إيماننا أنّ النساء والرجال المؤمنين بحقوق المرأة هم من يستطيعون التأثير والضغط على تحريك القضايا ورفع صوت النساء، ارتأينا في هذا التقرير إسماع صوت النساء الناشطات حزبياً وتعميق النقاش لفحص مدى التزام الحزب في تطبيق "عهد المساواة" وإحقاق حقوق النساء ووضعها على سلّم أولوياته . إلى أي مدى تعمل النساء والناشطات حزبياً ، جماهيرياً ونسويّاً للضغط من أجل وضع قضايا النساء الحارقة على الأجندة الحزبية؟

إنّ أهمية التعاون بين العمل الأهلي، وتحدث هنا عن جمعية "نساء ضد العنف" خاصةً، والأحزاب هي مبادرة مهمة ولها تأثير مهم جداً، ورغم الصعوبات في التواصل أحياناً وصعوبة التزام الأحزاب لأسباب عديدة ، إلا أنّنا نجحنا ببناء نموذج تعاون يؤمن بأهمية التعاون وطرح القضايا النسوية على أجندة العمل الحزبي ...

ويبقى التّحدّي اليوم أماننا، كجمعية "نساء ضدّ العنف" وكافة الأحزاب الموقّعة على العهد في تطوير آليات لتذويت هذا الخطاب في كافة الأحزاب، كذلك العمل على وضعه ضمن رؤيا وبرامج عمل ممنهجة لا تقتصر على المناسبات والشّعارات لنضمن مجتمعًا عادلًا متساوي الفرص ويؤمن بالعدالة .

شمل هذا التقرير مقابلات مع 4 أحزاب وحركات سياسيّة، الحزب الشّيعي، الجبهة الديمقراطيّة للسلام والمساواة، التّجمّع الوطني الديمقراطيّ والحركة العربيّة للتّغيير.

لم ننجح بعقد لقاءات مع الحركة الإسلاميّة، الشّيقّ الجنوبيّ وحركة أبناء البلد بسبب صعوبات في التّواصل مع سكرتارية الحركات. رغم المحاولات الجمة لإنجاح هذه المهمّة، إلا أنّ الصّعوبة ترجع إلى هذه الأحزاب، لكن كلنا أمل باستمرار التّعاون في السّنوات القادمة!

سوسن توما – شقحة

مركزة المرافعة تمثيل وتشغيل النساء

جمعية نساء ضد العنف

في العام 2006، وقّعت 9 أحزاب عربيّة وفاعلة في المجتمع العربيّ على "عهد المساواة" وهي : حركة أبناء البلد، الجبهة الديمقراطيّة للسلام والمساواة، الحركة العربيّة للتغيير، الحركة الإسلاميّة الجنوبيّة، الحزب الديمقراطيّ العربيّ، التّجمّع الوطنيّ الديمقراطيّ، التحالف الوطنيّ التّقدميّ، الحزب القوميّ العربيّ والحزب الشّيوعيّ.

التزمت من خلاله الأحزاب على العمل على ثلاث قضايا مركزيّة :

- المرأة والعمل.
- مناهضة العنف ضدّ النّساء.
- مشاركة المرأة سياسياً في مواقع اتّخاذ القرار.

في السنوات الماضية، كتبت التقارير عقب الاجتماع اليّ تمّ مع ممثلي وسكرتارية الأحزاب ، كذلك تمّ استلام التقارير للوقوف على الإنجازات في المجالات الثلاثة المذكورة أعلاه. في هذا العام، ارتأتُ جمعيّة "نساء ضدّ العنف" إجراء حلقات حوارية مع النّساء الممثلات والناشطات في الأحزاب للوقوف على الوضع من وجهة نظرهنّ حول التّحديات والإنجازات التي يمكنها أن تساهم في رفع مكانة المرأة :

## الأحزاب المشمولة في التّقرير الحاليّ:

الجبهة الديمقراطيّة للسلام والمساواة والحزب الشّيوعيّ ، الحركة العربيّة للتغيير والتّجمّع الوطنيّ الديمقراطيّ.

لم نتمكن من عقد جلسات مع الحركة الإسلاميّة - الشّيقيّ الجنوبيّ وأبناء البلد، رغم المحاولات من جهة "نساء ضدّ العنف" إلا أنّ تعاون سكرتيري هذه الحركات لم يكن كافٍ.

## منهجية العمل:

عُقدت الاجتماعات بحضور سكرتارية الأحزاب وممثلات عن كلّ حزب، معظمهنّ مع مناصب حزبيّة (أعضاء لجان مركزيّة/سكرتارية) وأخريات ناشطات فاعلات داخل الحزب أو أحد فروعه.

بعد تقديم سوسن توما شقحة، مركزة المشروع، التّقرير استناداً على العمل المشترك والتقارير التي قدّمتها الأحزاب في العشر سنوات الأخيرة، افتتحت الحوارات باستعراض عمل الأحزاب فيما يتعلّق بالقضايا الثلاثة التي أدرجت في "عهد المساواة" :

1. تمثيل النّساء

2. مناهضة العنف ضدّ النّساء

3. حقّ النّساء بالعمل

ومن خلال نقاش مفتوح تمّ التّطرّق لإنجازات الأحزاب في القضايا الثلاثة في ثلاثة محاور عمل رئيسيّة:

العمل البرلماني، العمل الحزبيّ والعمل الجماهيريّ.

وسأقوم من خلال هذا التّقرير بعرض تلخيص للقاءات التي أُجريت مع ممثلات وممثلي الأحزاب الأربعة التي شاركت في الحوار فيمّ يتعلّق بقضايا "عهد المساواة"، ومن ثمّ سأطرّق لبعض الأسئلة التي لا تزال مطروحة وتستحقّ الدّراسة.

## العمل البرلماني:

بالتسبب للتقرير الذي طُرح بكل ما يتعلق بالعمل البرلماني، كانت النتائج مشابِهة لدى جميع الأحزاب التي شاركت في الحوار: فعلى صعيد تمثيل النساء لكل من حزبي التجمّع والجهة ممثلة داخل البرلمان ( السيدة عابدة توما- سليمان والسيدة حنين زعبي) كما وأكد النائب أسامة سعدي، سكرتير العربية للتغيير أنهم هم أيضاً في العربية للتغيير كان من المفروض أن تكون ممثلة نائب ( المحامية بشائر فاهوم ) ولكنها اعتذرت في اللحظة الأخيرة.

كما وأشادت الأحزاب الأربعة بأهمية حصولهن على رئاسة لجنة مكانة المرأة في البرلمان كقائمة مشتركة، مما يساهم في وضع قضايا النساء عامة والنساء الفلسطينيات داخل دولة إسرائيل على الأجندة السياسية. الحركة العربية للتغيير " نحن في القائمة المشتركة أصرينا على أن نحصل على لجنة مكانة المرأة في الكنيست لأنه من خلالها نستطيع أن نطرح عالياً كل قضايا النساء والمجتمع التي تؤثر على حياة النساء من خلال طرح عملي حقيقي يُسمع الصوت والقضايا كما يجب "

كما وأشادوا بالدور الذي تقوم به السيدة عابدة توما، كونها مناضلة نسوية ومدافعة مخضمة عن حقوق النساء. الجهة الديمقراطية والحزب الشيوعي وكذلك الحركة العربية للتغيير : " على المستوى البرلماني وحقوق النساء، نحوض عملاً واسعاً جداً خصوصاً كون عابدة توما رئيسة لجنة مكانة النساء في الكنيست، وكونها ذات باع طويل في العمل النسائي "

على صعيد تشغيل النساء ، أيضاً كانت التقارير مشابِهة بخصوص القوانين والتعديلات التي خاضتها الأحزاب برلمانياً بسبب العمل المشترك في القائمة المشتركة ، كقانون رفع الحد الأدنى للأجور لـ 30 شيكل للساعة، قانون زيادة عطلة الولادة من 14-15 أسبوع. والتعديل في قانون السلطات المحلية الذي يعطي إضافة 15% على الميزانية للأحزاب التي ترشح وتنتخب نساء ضمن قوائمها في انتخابات المجالس والسلطات المحلية، وقوانين أخرى عامة تتعلق بأطر العناية بالأطفال .

أما على صعيد العمل على مناهضة العنف فقد أكدت الأحزاب الأربعة على طرح الموضوع برلمانياً من خلال لجنة مكانة المرأة ، كذلك مساءلة جهاز الشرطة للعمل على متابعة الملفات والقبض على الجناة واستكمال المسار القضائي كما يجب. جدير بالذكر البحث الذي قامت به عضو الكنيست حنين زعبي عن التجمّع الوطني الديمقراطي: "الجريمة في المجتمع العربي- تقاعس في عمل الشرطة" 2017، الذي ضمّ فصلاً كاملاً عن تسامح وتهاون الشرطة الإسرائيلية فيم يتعلق بقتل النساء . ويذكر أيضاً أن التجمّع الوطني الديمقراطي قد فرغ وظيفة كاملة في العمل البرلماني ( مساعدة برلمانية ) للعمل على متابعة قضايا تخص النساء.

## العمل الحزبي:

على صعيد تمثيل النساء أجمعت الأحزاب الأربعة على أهمية تمثيل لائق للنساء داخل أحزابهنّ، وهم يسعون إلى ذلك طوال الوقت. برغم الصعوبات التي يواجهونها ، ذُكرت صعوبة الوصول إلى عدد أكبر من النساء الراغبات في التمثيل داخل الأحزاب، وخصوصاً في الفروع وذلك لعدة أسباب على حدّ قولهم:

1- تعدّد الأدوار التي تقوم بها النساء ، يجعلها أقلّ تفرغاً لخوض الحياة السياسيّة التي تتطلب الكثير من الوقت والجهد. "العمل السياسي هو عمل تطوّعيّ ومع هذا يتطلّب الكثير من الوقت والجهد، والنساء تجد صعوبة بالتطوّع، فالمطلوب منها كثير والسياسة شتّى أم أبيننا فيها الكثير من القذارة ، وهذا ما يُصعّب على النساء دخول هذه المعتركات خصوصاً في السلطات المحليّة."

2- المعتركات لا تزال ذكوريّة ، وهناك صعوبة وعدم جرأة أحياناً من النساء لفرض نفسها. " تمثيل النساء يقلّ عند التدرّج في مناصب أعلى في هرميّة الحزب ،النساء تخاف وهي من تضع الحدود وخصوصاً أنّ الجوّ العام غير خصب مجتمعيّاً."

3- الاعتبارات المجتمعيّة السائدة في مناطق معيّنة تحول دون تطبيق نسبة التمثيل الأدنى للنساء حسب الدّستور. "أحد التّحديات الذي نجابها أنّ النّماذج قليلة مع كونها ناجحة، ويبقى أماننا تحديّ آخر وهو قضيّة ضمان تمثيل المناطق، الأمر الذي يضع على المحكّ قضايا مثل التمثيل النسائيّ وأيضا الخطاب العلميّ مقابل ضمان تمثيل المناطق".

4- الأثمان الشّخصيّة / الاجتماعيّة / الاقتصاديّة التي تدفعها النساء حال اختراقها العمل الحزبي، فهو عمل مجانيّ يكلف من يعمل به الكثير من الجهد والوقت الذي قد يأتي على حساب الحياة المهنيّة. " الأثمان التي ممكن أن تدفعها أسريّاً ومجتمعيّاً بسبب تعدّد الأدوار. التّساؤل المطروح في كثير من الحلقات " هل النساء على استعداد لدفع الثمن على حساب سيرورتها المهنيّة أو الأسريّة والتفرّغ للحزب؟" الديناميكيات الذكوريّة التي لا يمكن أن يوضع لها قانون ، فهي سيرورة عمل وقناعات لدى الأفراد ، تحتاج لمزيد من الوقت للتغلّب عليها. والعمل مع الكوادر الشّبانيّة هو الإستراتيجيّة"

5- في حالة وجود زوج ناشط في الحزب ، في العادة الرّوج يتقلّد المنصب الحزبيّ وتبقى المرأة ناشطة خلف الكواليس.

6- قلّة النّماذج القياديّة للنساء في الأحزاب، وهذا يرجع لأنماط حزبيّة وتنشئة مجتمعيّة. " المشكلة في ذاكرتنا الجماعية التي لا تحمل نماذج قيادة نسويّة وفجأة وجود حلم يتحقّق يكسر القوالب ويدعم وجود نماذج جديدة. هناك حاجة لبناء أطر داعمة ومأسستها، غالبية العمل السياسيّ حتّى الآن فرديّ، ومن المهم أن نأخذ دورنا ونؤسّس لمرجعيّة داعمة."

إلا أنه وبالرغم من كل هذا، هناك قناعة تامة لدى الأحزاب الأربعة في زيادة تمثيل النساء في جميع هيئات الحزب:

**الحركة العربية للتغيير:** قد أجروا تغييراً دستورياً برفع مستوى تمثيل النساء في جميع هيئات الحزب من 20% إلى 30%، كما وقد أسسوا ما يسمّى بالمجلس النسائي الذي سيقود العمل النسائي في الحزب، يتكوّن المجلس النسائي من 12 امرأة ممثلات بشكل أوتوماتيكي في اللجنة المركزية للحزب مما رفع التمثيل في اللجنة المركزية لـ 30%.

كذلك وعد سكرتير الحزب النائب أسامة سعدي بتخصيص مكان مضمون، الثالث في القائمة لامرأة.

**التجمع الوطني الديمقراطي:** أجرى تعديلاً في الدستور ورفع تمثيل النساء من 20 إلى 25% في جميع هيئات الحزب، بالإضافة لذلك فقد خصّص الحزب أماكن محدّدة للنساء (كوتا). وبالرغم من هذا، يذكر سكرتير الحزب أنهم لم يحتاجوا لنفعل الكوتا حتى اليوم، فالتساء تُنتخب بشكل مباشر وحسب الدستور.

بالتسبة للتجمع الوطني الديمقراطي فإنّ قضية العمل على المساواة الجندرية تُعتبر جزء متكامل من برنامج التجمع التاهيلي لشيبيته، حيث ضمن البرنامج التاهيلي يتم التطرق لمواضيع المساواة ومناهضة العنف وأدوار النساء مما انعكس في التمثيل في انتخابات المجلس الأخيرة التي شهدت ارتفاعاً ملحوظاً في تمثيل النساء والشباب، وكذلك الأمر في اللجنة المركزية للحزب. بالتسبة لتمثيل الحزب في لجنة المتابعة حتى الآن هناك ممثلة واحدة وهي حنين زعبي، وسيفحص الحزب إمكانية إضافة ممثلة أخرى بناءً على الملاحظة الجديدة المدرجة على تمثيل نساء الأحزاب في لجنة المتابعة ( والتي تنصّ على وجوب وجود امرأة ممثلة لكل حزب ، إذا وُجد ممثلان ، سكرتير الحزب وامرأة أخرى من ناشطات الحزب بهدف رفع التمثيل النسائي داخل لجنة المتابعة).

ذكرت ناشطات من الحزب أنهن أيضاً حصلن على الدعم الشخصي المهني للانخراط في الحياة السياسية من خلال تأهيل حصلن عليه كدعم خطابتهن وهذا الدعم ساعدهن على بناء استراتيجية عمل لمهامهن الحزبية.

"يلعب الحزب دوراً مركزياً في تطوير عمل وأداء الناشطات من حيث تعزيز قدراتهن الشخصية ، من خلال دعم المرشحات بدورات تأهيلية تساعدهن على خوض المعترك السياسي وتدعم خطابتهن وطرق تقديمهن لذواتهن في الانتخابات، وتطوير قدراتهن الأدائية كمثلات جمهور "حصلت على هذا خلال ترشحي في الانتخابات المحلية كذلك حصلت على مساعدة وتدريب على كتابة خطة عمل لأتمكن من القيام بدوري الحزبي كمسؤولة العمل النسائي في منطقة المرج."

التجمع لا يخوض انتخابات المجالس المحلية بشكل مباشر، إنما يقوم بدعم المرشحين المنتمين للحزب.

كما وأبدت ناشطات الحزب عن نيتهن عرض اقتراح وضع نظام داخلي للتعامل مع موضوع التحرشات الجنسية داخل الحزب، بحيث لا يبقى الموضوع رهن مناكفات سياسية بين الأحزاب مما قد يردع الضحية ويؤدي لإخراستها حفاظاً على سمعة الحزب.

" في الفترة الأخيرة حدثت حادثة تحرش داخل الحزب وقد عولجت داخلياً ولكن القضية انتشرت بطبيعة الحال وقد استخدمت للمناكفة والمزاودة بين الأحزاب عندما حدثت قصة مشابهة في حزب آخر، هذا الأمر يضر فقط بمن تتعرض للتحرش من أي حزب كان لأنه يجبرها على الصمت لكي لا تُستخدم قضيتها للمناكفة والإيذاء بسمعة الحزب، ومن هنا أرى ضرورة وضع نظام داخلي للتعامل مع هذه الحالات في التجمع"

أما في الجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة والحزب الشيوعي فعلى صعيد الانتخابات في الهيئات، هناك عدة إمكانيات تضمن وصول النساء للتمثيل، بحيث أنّ هناك ثلاث قوائم للانتخاب: القائمة العامة (مفتوحة للجميع رجالاً، نساءً وشباباً) قائمة الشباب (لجيل الشباب من نساء ورجال) وقائمة النساء المخصصة فقط للنساء، مما يزيد من فرص وصول النساء لمواقع التمثيل وبالصورة المنتخبة وليس أي امرأة.

بالإضافة إلى هذا عُقدت في السنة الأخيرة أيام دراسية لدراسة واقع النساء في الحزب، أسفرت عن تقديم النساء في اللجنة المركزية للحزب بورقة عمل التي هي على قيد الدراسة الآن. إضافة إلى اقتراح رفع نسبة تمثيل النساء في هيئات الحزب لـ 40%. ويجدر بالذكر أنه وبحسب تقرير "عهد المساواة" الخامس 2013، وصلت نسبة تمثيل النساء في هيئات الحزب المختلفة في المؤتمر الأخير إلى 28% في حين أنّ الدستور يضمن للنساء نسبة 20% كحدّ أدنى من التمثيل في كافة هيئات الحزب.

بالنسبة للتمثيل داخل لجنة المتابعة للجبهة هنالك ممثلتان من أصل 6 في السكرتارية.

في انتخابات المجالس المحلية والبلديات، تخوض الجبهة الانتخابات بشكل مباشر ومن ضمن قوائمها هناك دائماً نساء، التمثيل النسائي لا يزال لا يرقى بالمستوى الذي يطمح إليه الحزب برغم التقدّم وارتفاع عدد الممثلات.

**استخلصت الأحزاب الأربعة** إلى أنّه لا تزال نسبة التمثيل دون المستوى الذي يطمحون إليه، لذلك هناك حاجة لتكثيف العمل في هذا المجال، والعمل في الفروع بمستوى أقرب من الجمهور.

" لدينا إيمان راسخ في الجبهة أنّ تمثيل النساء يجب أن يكون أشمل ممّا هو عليه. ونحن نبحث دائماً عن تمثيل أكبر بين النساء. لا زلنا في الجبهة نشعر بتقصير لأنّه حتّى الآن لا يوجد عدد كافٍ من وجهة نظر الجبهة أو حسب خطتها المعدّة. حيث أنّه حسب نظرنا، الشراكة يجب أن تكون منصفة وتأخذ بعين الاعتبار ظروف الواقع لهذا نعمل الآن مع الشباب وطلاب الجامعات لضمان تمثيل أوسع."

" نحن في العربية للتغيير أقربنا الكوتا لأننا رأينا أنّه بدون كوتا لن يكون هناك تقدّم في قضية تمثيل المرأة. 25% نساء في كلّ هيئات الحزب. نطمح في الانتخابات القادمة لوجود امرأة في البرلمان في الأماكن الثلاث الأولى." من الأمور الهامة لدينا في التجمّع الوطني الديمقراطي هي تعديل الدستور بحيث تقرّر أن تكون نسبة النساء 25% من كلّ الهيئات الرسمية للحزب، واليوم تضمّ اللجنة المركزية 11 امرأة من أصل 34 عضو والمكتب السياسي 4 نساء من أصل 13.

في موضوع **تشغيل النساء**، الجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة والحزب الشيوعي، الحزبان الوحيدان اللذان يعملان على هذا الموضوع حزبياً من خلال تمثيله في لجان العمّال وأيضاً من خلال خوضهم انتخابات المهستدروت ونعمات بشكل مباشر. فقضايا العمّال والتشغيل تُعتبر العمود الفقري للعمل الحزبي في الحزب والجبهة. ومن ضمن التضاللات العمالية أيضاً الدفاع عن حقوق العمالات والعمل على تنظيم العمّال من أجل الدفاع عن حقوقهم.

أما باقي الأحزاب فهذا العمل يكون في قبة البرلمان. يُذكر أنّ الجبهة قد خاضت مؤخراً انتخابات المهستدروت ونعمات وأيضاً نقابة المعلمين. وقد ضمّت قوائمها تمثيلاً نسائياً وأحرزت فوزاً مرموقاً في العديد من الفروع: الشمال، الناصرة و المثلث الجنوبي.

في موضوع **مناهضة العنف ضدّ النساء**، خطابات الحزب والنهج داخله : فقد أجمعت الأحزاب الأربعة على مناهضة العنف ضدّ النساء كنهج داخل الحزب وضمن خطابه. فالأحزاب الأربعة أصدرت فعلاً البيانات وقامت بالمظاهرات وشاركت بها بكلّ قضايا القتل على خلفية "ما يسمّى بشرف العائلة"، بالإضافة إلى هذا فلكلّ حزب طرقة في التعامل داخلياً مع الموضوع للعمل على الخطاب المساوي المحترم المناهض الذي يتحدّى النهج الذكوريّ العام ويعمل على تثقيف الكوادر.

**التجمّع الوطني الديمقراطيّ**، يعمل على موضوع مناهضة العنف كجزء لا يتجزأ من برنامج تأهيل الكوادر. كما ويتمّ الحديث اليوم عن أهمية وضع آلية داخلية للتعامل مع موضوع التحرشات الجنسية لحماية ناشطات الحزب من تصرفات فردانية لا تمثّل الحزب ومبادئه.

"نحن نحاول دومًا أن نغيّر وأن يحتوي خطاب الحزب بشكل واضح وجزء لا يتجزأ من خطابه العام قضايا المرأة. ممّا أدى في العام 2015 لإيقاف اتحاد المرأة التقدّميّ، بحيث لا يكون العمل بقضايا النساء مقتصرًا على النساء وكبديل تأسيس لجنة العمل النسويّ في الحزب التي تكون هيئة شمولية للعمل النسويّ ينشط بها نساء ورجال وشباب. جدير بالذكر أنّ هذه اللجنة بحاجة لتفعيل بصورة أكبر.

موقف الحزب واضح جدًّا وبدون تأتأة بكلّ ما يتعلّق بقضايا الإساءة للمرأة، فهّم أولّ من يصدر البيانات ومن أولّ من ينزل للساحات ويتظاهر على قضايا القتل والعنف واستغلال النساء. وهذا ما يترجم القول والبيان إلى خطوات عملية في الميدان."

وفي **الجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة والحزب الشيوعيّ** أيضًا ومن خلال الأيام الدراسية التي يقوم بها الحزب يطرح بشكل متواصل موضوع المساواة الجندرية ، كذلك في العمل مع الهيئات الطلابية في الجامعات. كذلك رفع الحزب شعار " لا شرف في جرائم الشرف" ويحاول أن يؤثّر على الخطاب العام. أيضًا في الجبهة وانعكاسًا لقانون أماكن العمل، اقترحوا وضع مسؤولة عن التحرشات والاعتداءات الجنسية ويدرسون الموضوع الآن بشكل جديّ. بالإضافة لذلك، هنالك اقتراح لتخصيص ملكات حزبية تكثّف العمل على موضوع تمثيل قضايا النساء حزبيًا في كوادر وهيئات الحزب.

"جماهيرياً نحن ملتزمون لقضايا النساء ومناهضة العنف ضدّهنّ. نأخذ على عاتقنا وضع هذه الأجندة على طاولة العمل. بادرنّا ولا زلنا نبادر بالبيانات والمظاهرات لمناهضة العنف ضدّ النساء. رفعنا شعار " لا شرف لمن يقتل باسم الشرف". هذا الشعار فرضناه فرضاً على طاولة المتابعة. يُطرح في الاجتماعات. لم نغيّر الفكر لدى بعض الأحزاب مثل الحركات الإسلامية ولكن استطعنا أن نؤثّر بمراحل العمل المشترك."

"فيما يتعلّق بوضوح الخطاب، الواقع مرّكب، وعلينا كحزب وجبهة أن نحمل مواقف واضحة ومرجعية أوضح، من خلال مبادئنا وليس من خلال الواقع. من المهمّ أن تناقش الأمور كلّ الأمور وأن يكون الخطاب أوضح ورياديًا بصورة أكبر رغم التعقيد."

في **الحركة العربية للتغيير**، يعتبرون الموضوع شخصياً حيث أنّهم بأنفسهم قد خسروا ثلاث ناشطات من الحزب في جرائم ضدّ النساء. فهم يتوجهون كحزب لمواساة العائلات الثكلى ودعمهم ومن ثمّ متابعة القضايا أمام الشرطة للكشف عن الجناة.

"في الحركة العربية للتغيير فقدنا عدّة ضحايا من ناشطات الحزب ضحايا لهذا العنف: السيّدة نرمين المغربي وابنتها سندس وناريمان شمروخ من اللد أيضاً، شاركنا في الجنازات واجتمعنا مع عائلات الضحايا وأيضاً تابعنا مقابل جهاز الشرطة تقدّم التحقيق في هذه الملفات عينيّاً . واضح للأسف الشديد وجود أيدٍ خفيّة تلعب في الموضوع وتقايس كبير من قِبل الشرطة في علاج الموضوع ( فخّار يكسّر بعضه) فالمسألة هي مشاكل ما بين العرب مع بعضهم البعض ولذلك لا تعبر الأمر اهتماماً او أولويّة."

**فيما يتعلّق بالخطاب الحزبيّ**، رغم التفاوت والاعتبارات الحزبيّة والائتلافيّة حتى من قبل ممثلات الحزب فمنهن أيضاً من اعتبر الأمر أمراً محليّاً ولا يمكن التّدخّل بل بالعكس علينا احترام رغبات الفروع ، وأخريات اعتقدن أنّه من المهمّ وضع خطوط حمراء في هذا المجال ولا تقبل اختيارات الفروع بكلّ ما فيها، من ينتهك حقوق النساء لا يستحقّ أن يمثلها، وممثّلات أخريات تحدثن عن سيرورة وتكثيف العمل داخل الفروع وخصوصاً دعم النساء وتثقيف الكوادر الشابة . وبالرغم من ذلك، الأحزاب الأربعة جازمت بكون خطابها واضحاً وصریحاً فيما يتعلّق بقضايا المرأة وحقّها في المساواة. في بعض الأحيان وبعض المناطق يكون الواقع معقّداً ويحتاج لسيرورة لإيجاد صيغة واضحة تتلاءم مع مبادئ الحزب.

## العمل الجماهيري:

على الصعيّد الجماهيريّ لدى الأحزاب الأربعة، اختلط وتشابك محوران رئيسيان: تمثيل النساء ومناهضة العنف ضدّ النساء ، حيث أنّ نشاط الكوادر من أجل تمثيل النساء في جميع برامج ومنصّاته الجماهيريّة كان أحد أهمّ المحاور التي أكّد عليها النشطاء من خلال التأكيد دومًا على أهميّة وجود نساء في المنصّات العامّة والمهرجانات الخطابيّة بأنواعها الوطنيّة أو المظاهرات المخصّصة لقضايا النساء كالعنف ضدّ النساء.

في العربيّة للتغيير وكنا قد قابلناهم في مهرجان حطين لإحياء ذكرى النكبة قالت ممثّلة من ممثلي الحزب، "إنّ أكبر شاهد على وجود الحضور النسائيّ جماهيريّاً هو هذا المهرجان أكثر من 50% من الحضور هنّ من النساء وحتى على منصّة الخطاب تكون المتحدّثات بنسبة 30% ، أيضاً"

في الجبهة والحزب الشيعيّ : " جماهيريّاً هناك كثير من الأمور جرت إن كان على مستوى الشبيبة الشيعيّة اليوم نرى سكرتيرات فروع شبيبة، يافة الناصرة، عرابة... هناك أثر للخطاب والحديث المساوي. وجود عايدة ونبيلة بمثابة عمل تعبئة للخطاب كما وأعطى كثيرا من الطاقات، وضوح الخطاب عن المساواة الجندريّة ووصولهنّ الى أماكن مرموقة في الانتخابات داخل أطر الحزب ومن ثمّ تنافسهنّ بالانتخابات العامّة أعطى حافز مشجع ( أعطى نفس). ونوع من الفخر، بوصولهنّ. ٢٥% من مندوبين الفروع لمجلس الجبهة الأخير من التمثيل النسائيّ وفي بعض فروع كانت النسبة أعلى .

" التّجمّع الوطنيّ الديمقراطيّ، في نظرنا قد حفز الأحزاب الأخرى والأطر السياسيّة في كلّ ما يتعلّق بالتمثيل السياسيّ، وذلك بعدة طرق من أهمّها الكوتا. برغم النقاش القائم بما يتعلّق بالكوتا، فمن خلالها المرأة تنافس المرأة. ولكن ما توصلنا إليه أنّه في هيئات الحزب لم يكونوا في حاجة للكوتا فقد تمّ انتخاب النساء بقناعة أعضاء الحزب بضرورة وجودهنّ. وهذا بسبب طريقة العمل المستمر مع شبيبة الحزب بحيث أنّ موضوع المساواة الجندريّة وأدوار النساء هو جزء لا يتجزأ من تأهيل شبيبة الحزب الذي انعكس من خلال تصويتهم في المؤتمر الأخير."

شدّدت الأحزاب بأنّ تأكيدها على هذا يكون بالعمل المشترك بين الأحزاب، وبدأ يؤثّر ويفرض واقعاً حتّى على الأحزاب الأخرى الأقلّ تقدماً. لا تزال هناك انتقادات بأنّ أصوات النساء لا تزال لا تُسمع في القضايا العامّة التي تمّمنا كقضايا الأرض والبناء، بحيث أنّ المتضرّر الأكبر في مثل هذه القضايا هو النساء.

"وصول النساء بجدارة، رفع سقف التوقعات وإعطاء الشباب والنساء دافعية للاستمرار. هناك قضايا مهمّة تؤثر على النساء مثل قضايا البناء وهدم البيوت. مهم أن نخلق حيزاً للشباب والنساء بشكل منظم ومنهجي."

أكدت الناشطات الحزبيّات أنّهنّ يرينّ قصوراً في تمثيل النساء في فروع القرى والمناطق النائية الذي يعود إلى مرجعية مجتمعية سائدة، وأكّدن جميعاً أنّ دور الحزب أيضاً العمل على تغيير هذه الأفكار كذلك التخطيط للعمل المستقبلي على تدعيم العمل ميدانياً واستقطاب أعداد أكبر من النساء في كوادرات الأحزاب.

في قضايا التشغيل والعمل النقابي، تبقى الجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة والحزب الشيوعي الإطار الحزبي الوحيد- الذي قابلناه- الذي يعمل بشكل مباشر في لجان ونقابات العمّال في الدفاع وقيادة نضالات عمالية، كما حدث في الطيرة حيث تمّ إلغاء خطة الإشفاء التي أقرتها البلدية السابقة والتي أضرت بموظفي البلدية بعد سيرورة نضال للجنة العمالية قادتها الجبهة، ويذكر أيضاً قضية 140 مساعدة رياض الأطفال في الطيبة اللواتي عملنّ بالمقاولة وتمّ تحويلهنّ بعد نضال متواصل لعاملات في البلدية والحفاظ على حقوقهنّ النقابية.

## بخصوص التعاون ما بين جمعية "نساء ضدّ العنف" والأحزاب:

أعربت كلّ من الجبهة والعربية أنّهما برلمانياً يعتمدان على المعطيات والأبحاث الميدانية التي تزودهما بها جمعية "نساء ضدّ العنف" وأيضاً يدعمانها بقضاياها ونشاطها البرلماني والجمهوري كذلك بالاستفادة من التدريبات المهنية التي قدّمت لمنتخبات الجمهور في السلطات المحليّة وبموضوع القيادة لكوادرات الشباب في الجبهة.

أمّا في التجمّع، فالناشطات أعربنّ عن أهميّة قيادة "نساء ضدّ العنف" لإطار نسائي يضمّ الناشطات الحزبيّات للتضامن ولتنسيق العمل بينهم.

كان هنالك توقع من التجمّع أن تدعم الجمعيات التسوية وخاصة "نساء ضدّ العنف" النائب حنين زعبي في موجة التحريض التي كانت موجهة ضدها، ودعم الفتيات الناشطات حزبيّاً اللواتي يتعرّضنّ للتحرش الجنسي في المظاهرات، خاصة في مظاهرات "برافر لن يمر" بحيث تكون الحاجة أيضاً لدعمهنّ نفسياً وعدم الاكتفاء بالبيانات الصحفية.

الجمعية بدورها أعربت عن استعدادها  
للتدخل في حال كان أيّ توجه من أيّ جهة

## يبقى السؤال إلى أين :

في الحركة العربية للتغيير:

متفائلون من تأسيس المجلس النسائي، مع المجلس النسائي ومجلس الحزب العام ستطرح فعاليات لتمكين النساء في أكثر من إطار حزبي لتتمكن من أن تكون النساء فاعلة ومؤثرة بصورة أكبر في أكثر من مجال ( اجتماعيًا ، سياسيًا واقتصاديًا في الخطاب) وكشفها على مصادر يمكنها أن تعطي معطيات تساهم في رسم السياسات مثل جمعية "نساء ضد العنف".  
"في العربية للتغيير الأرض خصبة لمشاركة النساء، حتى أن النساء عند تغييرها عن الاجتماعات تساءل وتحاسب فمن المهم أن تكون. في اجتماعات اللجنة المركزية تتواجد كل النساء، عضوات المجلس النسائي ( 12 من بين 32 ) تقريبًا الثلث نساء ، أنا أفضل أن تزيد النسبة أكثر. نحن نطمح كنساء في الحزب أن تكون نائب من العربية في البرلمان في الدورة القادمة حيث أن النساء تمثل القضايا بصورة أفضل."

من الأهداف المستقبلية أيضًا بناء مركز معلومات عن القضايا النسوية، من خلاله ستكون هناك حقله اقتصادية واجتماعية إحصائية تتعلق بالنساء. وهكذا نكشف على نقاط ضعف لتركيز العمل عليها.

في الجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة والحزب الشيوعي:

• رغم الإنجازات الهامة، إلا أنهم لا يزالون يشعرون بالتقصير فيما يتعلق بتمثيل النساء،  
" لدينا إيمان راسخ في الجبهة أن تمثيل النساء يجب أن يكون أشمل مما هو عليه. ونحن نبحث دائمًا عن تمثيل أكبر بين النساء. لا زلنا في الجبهة نشعر بتقصير لأنه حتى الآن لا يوجد عدد كافٍ من النساء لوجهة نظر الجبهة أو لخطتها. حسب نظرنا الشراكة يجب أن تكون منصفة ونأخذ بعين الاعتبار ظروف الواقع لهذا نعمل الآن مع الشباب وطلاب الجامعات لضمان تمثيل أوسع"

ويعدّون للخطوات التالية:

• التحرك جماهيريًا، خصوصًا داخل الفروع ، خاصة تلك التي فيها مشاكل ونسب التمثيل فيها منخفضة، للعمل على التغيير في الفروع الذي سيصب في العمل المركزي وفي تلك الحالة سيأتي التغيير طبيعيًا.  
• العمل على تخصيص ملكات داخل الحزب والجبهة لتكثيف العمل في موضوع تمثيل النساء في هيئات الحزب.  
• توسيع مفهوم التمثيل في أجندة الحزب في كل المجالات.  
"اليوم نحن مطالبون بتوسيع رؤيتنا لمفهوم التمثيل، بالتطرق للتمثيل في لجان الأولياء أيضًا، لجان العمل والمجتمع المدني ونقل فكرة التمثيل النسائي لكل الأطر. لا نزال في مجتمعنا لا نحضر نماذج القيادة المجتمعية للوعي من خلال صور ونصوص الكتب المدرسية على سبيل المثال نرى صور البطولة تعطي دومًا للرجال. "  
تأسيس "منتدى" داعم للتضامن بين الناشطات في الحزب لدعم مشاركتهن السياسية.

وفي التجمع الوطني الديمقراطي:

الدعوة إلى حوار أوسع مع المجتمع المدني وتوظيف خبراته لتطافر القوى والتشبيك المهني.  
العمل على تفعيل ورفع تمثيل النساء في اللجان الشعبية:

" اللجان الشعبية هي الجزء المهمل والمنسي من العمل الميداني الذي بلا شك يقود التحركات والسياسات داخل بلداتنا العربية، ومع هذا لا نرى ولا بأي بلدة تمثيلًا نسائيًا بمستوى لائق. هدفنا القادم تعزيز وجود النساء في اللجان الشعبية، فالنساء هن الأكثر تأثيرًا في قضايا البلد؟"

ضرورة إقامة إطار، وهنا الدعوة موجّهة لجمعية "نساء ضدّ العنف" لقيادة مثل هكذا إطار، للنّشاطات السياسيّات يكون أشبه بمساحة للحوار والتضامن، خصوصاً أنّ النّشاطات السياسيّات تعانين الملاحقة السياسيّة وقضايا أخرى تخصّ النّساء.

دعوة الجمعيات التّسويّة إلى دعم النّشاطات السياسيّات من كلّ الأحزاب خصوصاً في الهجمات التي تتعرّض لها.

## بعض الأسئلة ... تفكّر واستخلص في حوارات الأحزاب..

سأبدأ بالأمر مدعاة التّفاؤل فيما يتعلّق بهذه الحوارات، أولها، التّضال المشترك من خلال القائمة المشتركة: إنّ أحد أهمّ الإنجازات التي لا يمكن إنكارها وجود القائمة المشتركة التي وحدت العمل البرلمانيّ وأثّرت على الأجندة العامّة المطروحة على قائمة الأحزاب العربيّة. فعلاً رفعت تمثيل النّساء برلمانيّاً وحزبيّاً بسبب التّنافس على تمثيل أكبر شريحة من الجمهور، في كلّ حزب قابلناه - ومن المهمّ أن نذكر أنّنا قابلنا فقط 4 من أصل 9 أحزاب وقّعت على "عهد المساواة" منها لا تزال فاعلة في المجتمع العربيّ- (فمنها ما قد تجمّد عمله مؤخّراً والبعض لم يستجب لدعوة الحوار هذه) والأحزاب الأربعة التي قابلناها ممثلة في القائمة المشتركة، أكّدت هذه الأحزاب على إيمان وقناعة كاملة بتمثيل النّساء في جميع هيئات الحزب بنسب متفاوتة ما بين -25% 30% الأمر الموثق أيضاً دستورياً.

من الإنجازات الأخرى التي أصرّ عليها الممثلون في القائمة المشتركة هو حصولهم على لجنة مكانة المرأة والتي ترأسها النائب عايدة توما، الأمر الذي ساهم في طرح قضايا النّساء على نطاق أوسع. إجمالاً هذا يساهم أيضاً بإحضار نموذج نسائيّ قياديّ ملتزم وذو بوصلة واضحة فيما يتعلّق بقضايا النّساء عموماً والمرأة الفلسطينيّة خصوصاً.

وجود توافق بين ناشطات الأحزاب بضرورة إقامة هيئة أو تفعيل إطار "منصّي" القائم في "نساء ضدّ العنف" لطرح قضايا النّشاطات الحزبيّات/ السياسيّات والتّسيق فيما بينهنّ.

لاحظنا أيضاً اختلافاً في فهم ملاحظة لجنة المتابعة العليا من العام 2015 بخصوص رفع تمثيل النّساء، حيث لاحظنا في مقابلاتنا أنّ كلّ حزب يتعامل معها بمفهومه. ومن هنا نرى أنّ من مسؤوليّة لجنة المتابعة العمل على توضيح هذه الملاحظة بخصوص التّمثيل والعمل على تنفيذها فوراً.

كذلك كان تأكيد ما بين الأحزاب التي قابلناها على أهميّة العمل المدنيّ والتّشبيك مع منظمات المجتمع المدنيّ لبناء خطط عمل متكاملة لخدمة المجتمع وجمهور النّساء. وهذه فرصة للمجتمع المدنيّ لتقديم المشورة والتّقارير والتّشبيك فيما بينهم.

وبالرغم من هذه الإيجابيات، لا تزال هناك بعض الأسئلة العالقة تتطلّب تظافر القوى والعمل المشترك للنّهوض بواقع المرأة: 1- أين الأحزاب الأخرى التي وقّعت، وما هو دورها في التّغيير؟ هل هذا الإنجاز (على صعيد الأحزاب التي قابلناها) كافٍ للنّهوض واللّحق بالركب فيما يتعلّق بتمثيل النّساء وقضاياهنّ؟

في الحق في التّشغيل: هل وتيرة العمل على تذليل المعوقات العديدة أمام النّساء في مجال التّشغيل كافية وكفيلة لحلّ مشكلة البطالة لدى النّساء؟

لا تزال العديد من مدنها وقرانا تفتقر لبنى تحتية أولية تمكن النساء من الخروج إلى العمل كأطراف أطفال ومواصلات عامة ، إنارة في الشوارع ، ومناطق صناعية وتجارية قريبة من أماكن عملهن !

في مناهضة العنف ضد النساء، لا تزال ملفات قتل النساء مكدسة لدى تحقيقات الشرطة دون التوصل إلى الفاعل وفي الفترة الأخيرة حتى جث الضحايا؟

وفي ملف تمثيل النساء في مواقع صنع القرار ، نسبة تمثيل النساء في السلطات والهيئات المحلية لم يصل حتى الآن إلى 3 % ؟ وفي البرلمان فقط ممثلتان من أصل 13 عضواً في القائمة المشتركة؟

2- هل ستتغلب النساء فيما بينها على تحدي الانتماء الحزبي والمناكفات الحزبية والخطابات المساومة على مصالح النساء مقابل جمع الأصوات ، في الائتلافات وتشكيل القوائم؟

3- هل سنرى خطوات عملية (جماهيرياً، برلمانياً وحزبياً) وخطاباً أوضح فيما يتعلق بجرائم قتل النساء ، خطاب أوضح في كافة الأطر لدعم النساء للوصول لمواقع صنع القرار المختلفة ( مجالس محلية، لجان شعبية، لجنة المتابعة، لجان أولياء أمور الطلاب، النقابات، لجان العمال وغيرها بمنحى تغيير الفكر السائد تجاه تمثيل المرأة ؟

بالنسبة للمرأة إن أهمية مشاركتها السياسية تأخذ طابعاً خاصاً نظراً لخصوصية قضية المرأة التي هي قضية إلغاء جميع أشكال التمييز القائمة ضدها في المجتمع من أجل تحقيق المساواة وتكافؤ الفرص بينها وبين الرجل . لذلك فإن أهمية مشاركتها السياسية لها أبعاد أخرى:

• فهي التي تخرج المرأة من الحيز الخاص والمتمثل بالأسرة وتشرکہا في الحيز العام ، وتكسر منظومة العادات والتقاليد وسطوة المجتمع الذكوري، وتغير مفاهيم معينة بالية مبنية على أفكار نمطية سائدة لا تقدم ولا تؤخر وتبقي قسماً كبيراً وطاقت أكبر داخل المجتمع حامله.

• هي التي تدفع بقضية المرأة إلى أن تصبح قضية اجتماعية عامة وليست قضية على هامش قضايا المجتمع تعنى بها المرأة فقط ، فقد ذكرت ممثلات وممثلي الأحزاب مراراً وتكراراً أن لا أحد يستطيع تمثيل قضايا النساء مثل النساء وخصوصاً من يملكن خطاباً واضحاً وتوجهاً مدروساً.

• إن مشاركة المرأة في صنع القرارات على جميع المستويات تمكن النساء من الحصول على الحقوق وممارستها والمساهمة في إدارة وتوجيه المجتمع، قضايا النساء الفلسطينيات كثيرة وهامة، من قضايا الأرض والمسكن، التربية والتعليم والعمل ووجود النساء في دائرة تمييز مضاعف كونهن في دولة تعرف نفسها بالدولة اليهودية وتميز ضد مواطنيها الفلسطينيين، وكونهن أيضاً ينتمين إلى مجتمع يحمل فكر ذكوري، تواجدهن في مواقع صنع القرار سيساعد بصورة كبيرة على صياغة القضايا في إطار سياسي يندرج ضمن الأولوية الوطنية .

• إنَّ أهميَّة مشاركة المرأة السِّياسية في المستويات المختلفة تخدم فكرة المساواة ليس بين الجنسين فقط بل بين جميع المواطنين، ومفهوم المساواة بين الجنسين هو تجسيد للمساواة بين المواطنين جميعًا، وتطبيق حقيقي لمفهوم المشاركة الذي يعتبر الأساس للممارسة الديمقراطيَّة. إن وجود المرأة في موقع صنع القرار يخدم المجتمع في كافَّة قضاياها وجوانبه، وهنا يأتي دور الأحزاب لتكثيف الجهود مع جميع الأطر المدنيَّة والإعلاميَّة للمساهمة بتغيير الخطاب والتحدُّث عن خطاب مساوٍ ينهض بالمجتمع الفلسطيني في الدَّاخل ويستثمر كل طاقاته من رجال ونساء رغم التحدِّيات والمعيقات الموجودة .

• وأخيرًا، إنَّ مشاركة المرأة في الحياة السِّياسية على قدم المساواة مع الرجل تشكِّل إحدى آليات التَّغيير الديمقراطيِّ في المجتمع التي تساهم في إعادة تركيب بنية هذا المجتمع ونظامه السِّياسي استنادًا إلى مصالح وحاجات المواطنين الفعلية، وهنا نستطيع أن نتحدَّى التَّيار الفرديَّ السائد ضمن نظام الدَّولة النيو ليبرالي لنعمل من خلال نسق جماعي ديمقراطي يجد الفرد دورًا فعالًا خلاله يصب في المصلحة العامَّة.

تقرير : نادرة أبو دبي سعدي

عاملة اجتماعية حاصلة على الماجستير في دراسات النوع الاجتماعي